تحفة الأطفال

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م

منظومة

تحفة الأطفال

نَظْم

سليمان بن حسين بن محمد الجَمْزُوري

رَحِمَهُ ٱللَّهُ

طبعة محققة ومقابَلة على عدد من النسخ الخطية والمطبوعة

تحقيق وضبط

علي بن أمير المالكي

مجازٌ بروايةِ قالون وقراءةِ عاصم

وأحدُ الحُفّاظ الْمُجازِين التابعين للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم


بسم الله الرحمن الرحیم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الرحمنِ الرحيم، المنّانِ الكريم، والصلاة والسلام على نبيِّه الأمين، المبعوثِ رحمة للعالمين، محمدٍ خاتمِ النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين وأتباعِ التابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه منظومةٌ: «تُحْفَةِ الْأَطْفَالِ»(١) للمقرئِ سليمان بن حسين بن محمد الجَمْزُوري الشهيرِ بـ(الأفندي)(٢) (كان حيًّا سنة ١٢٢٧هـ)(٣).

---

(١) قال ضيف الله الشمراني: «اسم هذا النظم: «تحفة الأطفال»، هكذا سمّاه ناظمه في المتن والشرح، ولكن جاء في مقدّمة الشيخ علي الضبّاع تسمية النظم بـ«التحفة الجمزورية في تجويد كلام رب البرية». ويظهر لي أن الشيخ لم يقصد عَنْوَنَةَ النظمِ بهذا؛ فإنه قال بعد ذلك: «وسميتُها: «مِنْحَة ذي الجَلال في شرح تُحفة الأطفال»».

وفي «معجم المؤلِّفين» (٤/٢٥٧): «من تصانيفه: «تحفة الأطفال في تجويد القرآن»».

واشتهر اسم هذه المنظومة عند بعض طلاب العلم بـ«تُحفة الأطفال والغِلْمان في تجويد القرآن»، واختار هذه التسمية الأستاذ محمد فلاح المطيري في كتابه: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال»، والدكتور أشرف طلعت في تحقيقه للمتن وشرحِه له، وغيرُهما، ولم يذكروا مستندا لهذا الاختيار. والصحيح ما اختاره الناظم؛ فيكون اسم النظم: «تحفة الأطفال»» انتهى كلامُه بتصرف واختصار يسيرَيْن.

(٢) انظر مقدمة «فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال» للناظم.

(٣) لم أقف على مَن ذَكَرَ تاريخ وفاته، وأكثرُ تاريخٍ يُمكنني القولُ بأنه كان حيًّا فيه هو ما ذكرتُه في الأعلى، وهو تاريخ زيارة نَصْرٍ الهوريني لِطَنْطَا وأخذِه عنه (انظر تحقيق المطيري ص٥١).

وهي أرجوزةٌ تتألف مِن واحدٍ وستين بيتًا، وضعَها ناظمُها للناشئة الذين يريدون أن يتعلموا التجويدَ، بحيثُ تكونُ دراستُها خطوةً أُولى لَهُمْ في طريقِ تعلُّمِ هذا العلم الشريف، وقد ضمَّنَها بعضَ الأحكامِ الكثيرةِ الورودِ التي رأى أنها تُناسب مستواهم العلمي؛ كأحكام النون الساكنة والتنوين، وأحكام المدود، وغيرِ ذلك مما سيمر بنا في المنظومة.

وقد لقيَتْ هذه المنظومةُ عنايةً مِن عددٍ مِن علماء ومعلِّمِي التجويد؛ روايةً وشرحًا وتلقينًا للطلاب، كما لقيَت عنايةً مِن طُلّاب التجويد؛ حفظًا ودراسةً، فلا تكاد تجد أحدًا منهم إلا ويحفظها ويَستشهِد بها، بل إنها في وقتنا هي أكثرُ المنظوماتِ شُهْرةً بعد «المقدمة الجزرية».

وقد قمتُ بتحقيقِ نَصِّ هذه المنظومة، وضبطِها بالشكل، ووضعِ علامات الترقيم لها، وهأنذا أقدمها لإخواني وأبنائي من طلاب هذا العلم؛ مساهمةً مني في نشرِ هذا العلم وخدمةِ طلابِه.

وإنني أرجو مِن كلِّ أخٍ ناصحٍ يجدُ خطأً أو قصورًا أو كان عنده اقتراح أو إضافة - ألّا يبخل عليّ بالنصح والتوجيه، وله مني الشكر والتقدير.

أسأل الله الكريم أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقه القبول، وأن يكتب لي أجره؛ إنه -سبحانه- وليُّ ذلك والقادر عليه.

كتبه

أبو عبد الرحمن علي المالكي

٨/ ١٠/ ١٤٣٥هـ

مصادر التحقيق

اعتمدتُ في التحقيق على بعض النُّسخِ المخطوطة والمطبوعةِ، وهذا وصْفُها:

أولًا- النسخ الخطية:

١- نسخةٌ مِن شَرْحِ الناظِم المسمى: «فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال» كُتِبَتْ سنة ١٢٨٧هـ، وهي محفوظة بالمكتبة الأزهرية (برقم ١٣٧٤ قراءات)، وهي كاملة، وتقع في إحدى عشرة ورقة، عدد سطور كلِّ ورقة واحد وعشرون سطرًا، وكتبت بخط النسخ، مع تمييز العناوين والمتن باللون الأحمر، واسم ناسخها: أحمد ابن محمد عبد الْمُتَعال(١).

٢- نسخةٌ من الشرح كُتِبَتْ سنة ١٢٩٥هـ، وهي محفوظة بالمكتبة الأزهرية (برقم ٤٢٩٣١)، وهي كاملة، وتقع في عشرة أوراق، عدد سطور كلِّ ورقة ثلاثة وعشرون سطرًا، وكتبت بخط النسخ، مع تمييز العناوين والمتن باللون الأحمر، واسم ناسخها: حسن بن عبد الله البنّاء.

٣- نسخةٌ من الشرح كُتِبَتْ في القرن الثالث عشر -تقديرًا-، وهي موجودة على موقع جامعة الإمام محمد بن سعود (برقم ٢٠٥٠)، وهي كاملة، وتقع في ثماني عشرة أوراق، عدد سطور كلِّ ورقة خمسة عشر سطرًا، وكتبت بخط النسخ، وليس عليها اسمُ ناسِخِها، ومكتوبة على طُرّتها تَمَلُّكات.

---

(١) وهي أقدمُ نسخةٍ وقفتُ عليها -إن لم تكن النسخة الثالثة أقدم منها؛ إذْ لا يُعرَف تاريخُ كتابتها تحديدًا-.

ثانيًا- النسخ المطبوعة:

١- النسخة المطبوعةُ بتحقيق محمد بن فلاح المطيري، وذلك ضمن كتابِهِ: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال» (طبعة وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٩هـ). وهذه النسخة هي أفضل وأجوَد النسخ المطبوعة التي وقفتُ عليها. وقد ذكَرَ في كتابِه (ص٢٦-٤١) مصادرَه ومنهجَه في التحقيقِ.

٢- النسخة المطبوعة ضمن كتاب: «الفريد في إجازات وأسانيد بعض متون وكتب التجويد» (طبعة مؤسة قرطبة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ) لحسن بن مصطفى الوَرّاقي. وقد اعتمد في ضبطِها وتصحيحِها على ما رواه عن مشايخِه، واستعان ببعض النسخ الخطية[1].

٣- النسخة المطبوعة بدار أضواء السلف بعناية أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، وقد صدَّرَ بها تحقيقَه لكتاب: «منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال» لشيخِ عموم المقارئ بالديار المصرية في زمانه: علي بن محمد الضبّاع، ولكنه لم يذكر الأصول التي اعتمد عليها في تحقيقه للمتن، بل حتى الشارح لم يذكُر ذلك في الأصل المطبوع، فربما كان اعتمادُ الشارح في ذلك على الرواية فقط أو على بعضِ النُّسخ ولكنه لم يذكرها. والله -سبحانه- أعلم.

---

(١) ولكنه لم يصِفْ هذه النسخ، إلا أني أظن أنها هي عَيْنُها النسخُ التي اعتمدتُ عليها؛ وذلك لأني حصلتُ على النسخ التي اعتمدتُ عليها مِن موقعٍ يقوم عليه أحدُ طلابِه المقرَّبين, وهو الذي يساعدُه في صَفِّ كُتُبِه وفي توفير المصادر التي لا يجدُها مطبوعةً.

كما اعتمدت في التحقيق -أيضًا- على التلقي عن الشيوخ؛ حيث إني قرأتُ هذا النظم على محمد الشريف بن إدريس بن عبد القادر حَويل، وهو قرأه على إبراهيم بن محمد بن يوسف كُشَيْدان، وهو على إلياس بن أحمد حسين بن سليمان الأركاني البَرْمَاوي، وهو على عدد من الشيوخ بأسانيد مختلفة، هذه بعضُها:

قرأه على حسن بن سعيد الإسكندري، وهو على إبراهيم بن عطوة بن عوض، وهو على عليّ بن محمد الضبّاع، وهو على عبد الرحمن بن حسين الخطيب الشعّار، وهو على محمد بن أحمد المتولي بسنده إلى الناظم[1].

(ح) وقرأه البرماوي على عبد السلام حُبوس، وهو على أحمد بن عبد العزيز الزيّات، وهو على عبد الفتاح هُنَيْدي، وهو على المتولي.

(ح) ويرويه عبد السلام حُبُوس عن محمد يس بن محمد عيسى الفاداني المكّي، وهو عن أبي النصر محمد سليم بن خلف الحمصي الشافعي، وهو عن

(١) لم نَقِفْ على رجالِ الإسناد الذي أدّى إلى المتولي هذا المتن؛ لا في الإجازات ولا في كتبه أو كتبِ طلابِه؛ ولذا لا نعرف حال هذا السند، ولا ندري ما سببُ عدمِ ذِكْرِه في تلك المصادر، يُحتَمَل أنهم كانوا في زمن المتولي يهتمون بجانب الدراية أكثر من جانب الرواية؛ ولذا لم يكن لهم اهتمام بالأسانيد؛ مما أدّى إلى صيرورةِ سندِ المتولي إلى الناظم نسيًا منسيًّا، ويحتمل -أيضًا- أن المتولي نفسَه نسيَه ولذا لم يَذْكره لطلابه، وربما يُحتمل غيرُ ذلك، والله أعلم بحقيقة الأمر.

واعلَمْ أن أكثر قرّاءٍ زماننا الذين يروون هذا المتن تنتهي أسانيدهم إلى المتولي، وبخاصة قراء الديار المصرية؛ وذلك لأن المتولي كان شيخ قراء مصر في زمانه، ولأنه هو الذي نشر هذا المتن بعد أن كان غيرَ مشهور في وقتٍ ما قبْلَ زمنِه -كما ذَكَرَ الورّاقيُّ-.

أبي الحسن عبد الفتاح بن مصطفى المحمودي اللاذقي، وهو عن أبي الوفا نصر بن نصر الوفائي الهوريني، وهو عن الناظم[١] .

(ح) ويرويه الفاداني عن بدر الدين بن يوسف الحَسَني، وهو عن إبراهيم بن علي بن حسن السقَّا، وهو عن الهوريني.

(ح) وأرويه عن حسن بن مصطفى الوراقي -قراءةً لِغَيْرِي عليه وأنا أسمع-، وهو يرويه -قراءة لكامله- عن عبد الفتاح بن مَدْكُور بن بيومي، وهو عن الضبّاع.

(ح) ويرويه الوراقي -قراءة لكامله- مِن طُرُقٍ عن حسن بن بيّومي الكَرّاك، وهو يرويه عن محمد سابق الإسكندري، وهو عن خليل بن عامر الْمُطوبسي، وهو عن علي الحلو السمنودي، وهو عن سليمان الشهْداوي، هو عن عليٍّ الميهي -شيخِ الناظم-[٢] .

---

(١) وهذا السندُ والذي بعده غيرُ متصلَيْن بالقراءة أو السماع في بعضِ طبقاتِهما؛ ولكنهما متصلان بالإجازة-كما قرر ذلك بعضُ الباحثين-. وأيضًا؛ الهورينيُّ أخبر في كتابه «المطالع النصرية» (ص١٤٠) أنه حضر عند الناظم حين كان يدرّس هذا النظم، ولكن لا نعلم هل تلقاه عن كاملًا أم بعضَه فقط.

(٢) وهذا مِن رواية الأكابر عن الأصاغر.

وهذا السند مع كونِه أقل شهرة مِن الأول إلا أن عددًا مِن قراء زماننا يَرْوُون المتنَ مِن طريقه؛ كتلاميذ الشيخ حسن الشاعر (شيخ قراء المدينة النبوية في وقتِه)، وتلاميذ الشيخ عبد العزيز كُحيل.

وقد تكلم بعضُهم في هذا المتن قائلين: إن الميهي لم يتلقَّ النظمَ عن الناظم، ومَن أثبت التلقّي تعلل بأن الميهي هو الذي أمَرَه بنظمِه فلا بد أنه عرضها على شيخه فسمعها عليه، وهذا لم يثبت. هكذا قالوا. بينما الضبّاع أثبت هذا التلقي في حاشيته على النظم (ص٥١). ونحن لو طبّقنا قواعد علم الرواية لرجَّحْنا قولَ الضبّاع؛ وذلك لأن قولَ المثبِت مقدَّم على قولِ النافي، ولكن هل الضبّاع حين أثبتَ هذا التلقي بنى قولَه على التعليل المذكور أو غيرِه؟ أم أنه ثبت عنده التلقي قراءةً أو سماعًا. هذا -أيضًا- سؤالٌ يحتاج إلى جواب. فالله أعلم بمن قولُه الصواب.

هذه بعضُ الأسانيد التي أدت إليّ هذا النظم عن ناظمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد أوردتُها لك -أخي القارئ- كما وجدتُها في الأجازات مُبيِّنًا ما وقفتُ عليه مِن كلامٍ حولها.

منهجي في التحقيق

١- قابلتُ بدقَّةٍ بين الأصول السابقةِ وبين ما تلقيتُه روايةً.

٢- ضبطتُ نصَّ المنظومة كلَّه بالشكل، مع إضافة علامات الترقيم.

٣- اعتمدتُ عند الاختلافِ ما ظهر لي أنه أرجح؛ إمّا لنصِّ الناظم عليه في شرحه، وإما لحكايةِ الميهيِّ إياه عن الناظم، وإما لاتفاق أكثر الأصول عليه، وإما لغير ذلك.

وإذا تساوى وجهان في القوة أعتمِدُ الأشهرَ مِنهما أو الأنسب للوزن أو للسياق أو غير ذلك.

٤- لم أقصد استيعاب كل الخلافات، وإنما ذكرتُ منها ما ظهر لي أنه يستحق الذكر؛ لئلا أُثقل الحواشي. ومن أراد الوقوف على بقية الخلافات فليرجع إلى تحقيق المطيري.

٥- لم أتناول شيئًا من المنظومة بالشرح أو التعليق؛ وذلك لأن القصد هو تحقيق النَص فقط.

٦- علَّقتُ على قول الناظم: «... ذي الكمالِ».

نَصُّ المنظومة

[مقدمة النظم]

١	يَقُــــولُ رَاجِــــي رَحْمَـــةِ الْغَفُـــورِ	دَوْمًـــا سُلَيْمَـــانُ هُـــوَ الجَمْـــزُورِي
٢	الْحَمْــــدُ لِلَّـــهِ مُصَلِّيًــــا عَلَـــى	مُحَمَّــــدٍ وَآلِــــهِ وَمَــــنْ تَــــلَا
٣	وَبَعْــــدُ: هَــــذَا النَّظْــــمُ لِلْمُرِيــــدِ	فِــي النُّــونِ والتَّنْوِيــنِ وَالمُــدُودِ
٤	سَمَّيْتُــــهُ بِـــــ«تُحْفَــــةِ الْأَطْفَــــالِ»	عَـنْ شَيْخِنَـا الْمِيهِـيِّ ذِي الْكَمَـالِ(١)
٥	أَرْجُــــو بِــــهِ أَنْ يَنْفَــــعَ الطُّلَّابَــــا	وَالْأَجْــــرَ وَالْقَبُــــولَ وَالثَّوَابَــــا

(١) قال الناظم في شرحه -«فتح الأقفال»- (ص٤٤) : «(ذي الكمال) أي: التمام في الذات والصفات وسائر الأحوال الظاهرة والباطنة فيما يرجع للخالق والمخلوق» اهـ.

وهذا غلوٌّ ظاهرٌ -نعوذ بالله من ذلك!-.

ولعلك قد مرَّ بكَ قَبْلُ أن الناظمَ صوفيٌّ شاذليُّ الطريقةِ أحمَديُّ الخِرْقَةِ-كما ذكر ذلك الضبّاعُ في «منحة ذي الجلال» (ص٣٤) وغيرُه-. ومعروفٌ ما عند الصوفية من الغلوّ في مشايخهم.

وقد قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي اليماني تعليقًا على هذه الكلمة: «البيتُ فيه خطأٌ، والشرحُ أكثرُ خطأً مِن البيت». فقال أحد طلابه معلّقًا: «ونظرًا لِمَا تَحْمِلُه هذه الكلمة من معنًى فاسد، ومما سبق من عقيدةِ المؤلفِ وشرحِه لهذه الكلمة؛ فينبغي تغييرها إلى لفظٍ سليمٍ خالٍ من الاحتمالات الباطلةِ التي لا تليق بالمخلوق؛كأنْ يُقال: «ذي المقال» أو كلمةٌ نحوَها [تكون] مناسِبةً». فعلّق الشيخُ قائلًا: «أحسنت، [أمرٌ] طيّبٌ، لا بأس».

والناظم ربما يكون قد قالها عالِمًا بحُكمِها، وربما قالها جاهلًا به -كحالِ كثيرٍ من الصوفيةِ الذين وجدوا آباءهم على أمرٍ فاتبَعوهم ظنًّا منهم أن هذا هو الحق، ولم يأتِ مَن يُبيِنُ لهم الحق ويقيم عليهم الحجة-، فالله أعلم بحاله. أنا لم أقف على شيءٍ بخصوصه، وأرجو ممن عنده شيء أن يفيدنا به -مشكورًا-. ولكن على كل حالٍ نحنُ ننبه على هذا الخطأ العقدي الكبير الذي كثيرٌ ممن يدرّسون هذا المتن لا ينبهون عليه -مع الأسف!-؛ إما لجهلهم بالعقيدة، وإما لجهلهم بمراد الناظم بها، وإما لغير ذلك من الأسباب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أَحْكَامُ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوين

٦	لِلنُّونِ إِنْ تَسْكُنْ وَلِلتَّنْوِينِ	أَرْبَعُ أَحْكَامٍ فَخُذْ تَبْيِينِي
٧	فَالْأَوَّلُ الْإِظْهَارُ قَبْلَ أَحْرُفِ(١)	لِلْحَلْقِ سِتٍّ(٢) رُتِّبَتْ فَلْتَعْرِفِ(٣)
٨	هَمْزٌ فَهَاءٌ ثُمَّ عَيْنٌ حَاءُ	مُهْمَلَتَانِ ثُمَّ غَيْنٌ خَاءُ
٩	والثَّانِ إِدْغَامٌ بِستَّةٍ أَتَتْ	فِي (يَرْمُلُونَ) عِنْدَهُمْ قَدْ ثَبَتَتْ
١٠	لَكِنَّهَا قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُدْغَمَا	فِيهِ بِغُنَّةٍ بِـ(يَنْمُو) عُلِمَا
١١	إِلَّا إِذَا كَانَا بِكِلْمَةٍ(٤) فَلا	تُدْغِمْ(٥) كَ(دُنْيَا) ثُمَّ (صِنْوَانٍ) تَلا

(١) في بعض الطبعات: «الأحرف» –بالألف واللام–، ولكن الرواية بالتنكير أشهَر وأقوى وأَوْلَى.

(٢) ضبَطَهَا الأكثرون بالضم على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هي) أو مبتدأ مؤخَّرٌ وخبرُه: «للحلق»، وضبَطَها بعضهم –ومنهم الضبَّاع– بالجر على أنها بدلٌ مِن (أحرف)، وبعضُهم ذَكَر أنه يجوز الوجهان، وهذا هو الظاهر، وقد تلقيتُها روايةً بالوجهين، إلا أني أثبتُّ رواية الجر لأني رأيتُ أنها أنسب للسياق، ولعل هذا يظهر لك بالتأمُّل.

(٣) يجوز فيها البناء للفاعل والبناء للمفعول –كما ذكر الضباع وغيرُه–. وقد أثبتُّ الوجه الأول لأنه أشهر وأنسب للسياق؛ إذِ السياق للفاعل (فَخُذْ). وقد مال إلى ذلك الضباعُ في حاشيته (ص٤٠) .

(٤) بفتح الكاف وكسرها. وكذا في بقية المواضع–سواء جاءت (كِلْم) أو (كِلْمَة)–. وما أثبتّه هو الأشهر.

(٥) الصواب أنه بكسر الغين (أي بالبناء للفاعل)؛ لقول الناظم في شرحه (ص٥٣): «إلا إذا كان المدغَم والمدغَم فيه في كلمة واحدة فلا تدغم، بل يجب الإظهار»، حيث إننا نلاحظ أنه يتكلم عن اثنين (المدغم والمدغم فيه)، فلو بنينا الفعل لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه لَعَادَ ضميرُ الواحدةِ المؤنثةِ (هي) على اثنين مذكَّرَيْن! وأمَّا لو بنينا الفعلَ للفاعلِ (للمعلوم) لَمَا كان هناك هذا الخطأ. وبهذا قال الميهي والضباع وغيرُهما.

١٢	وَالثَّــانِ إدْغَــامٌ بِغَيْــرِ غُنَّــهْ	فِــي الــلاَّمِ وَالــرَّا ثُــمَّ كَرِّرَنَّــهْ
١٣	وَالثَّالــثُ الْإِقْــلَابُ عِنْــدَ الْبَــاءِ	مِيمًــا بِغُنَّــةٍ مَــعَ الْإِخْفَــاءِ
١٤	وَالرَّابِــعُ الْإِخْفَــاءُ عِنْــدَ الْفَاضِــلِ	مِــنَ الْحُــرُوفِ وَاجِــبٌ لِلْفَاضِــلِ
١٥	فِي خَمْسَــةٍ مِــنْ بَعْــدِ عَشْــرٍ رَمْزُهَــا	فِي كِلْمِ هَذَا البَيْتِ قَدْ ضَمَّنْتُهَا
١٦	صِفْ ذَا ثَنَا(١) كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا	دُمْ طَيِّبًا زِدْ فِي تُقًى(٢) ضَعْ ظَالِمَا

حُكْمُ النُّونِ وَالمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ

١٧	وَغُــنَّ مِيمًــا ثُــمَّ نُونًــا شُــدِّدَا	وَسَــمِّ كُــلًّا حَــرْفَ غُنَّــةٍ بَــدَا

أَحْكَامُ المِيمِ السَّاكِنَةِ

١٨	وَالْمِيمُ إِنْ تَسْكُنْ تَجِي(٣) قَبْلَ الْهِجَا	لَا أَلِــفٍ لَيِّنَــةٍ لِــذِي الْحِجَــا
١٩	أَحْكَامُهَــا ثَلَاثَــةٌ لِمَــنْ ضَبَــطْ	إِخْفَــاءٌ ادْغَــامٌ(٤) وَإِظْهَــارٌ فَقَــطْ
٢٠	فَــالأَوَّلُ الْإِخْفَــاءُ عِنْــدَ(٥) الْبَــاءِ	وَسَمِّــــهِ الشَّفْـــوِيَّ لِلْقُـــرَّاءِ
٢١	وَالثَّــانِ إِدْغَــامٌ بِمِثْلِهَــا أَتَــى	وَسَــمِّ إِدْغَامًــا صَغِيــرًا يَــا فَتَــى
٢٢	وَالثَّالِــثُ الْإِظْهَــارُ فِــي الْبَقِيَّــهْ	مِــنْ أَحْــرُفٍ وَسَمِّهَــا شَفْوِيَّــهْ
٢٣	وَاحْــذَرْ لَــدَى وَاوٍ وَفَــا أَنْ تَخْتَفِــي	لِقُرْبِهَــا وَالِاتِّحَــادِ فَاعْــرِفِ

(١) قال الضباع في حاشيته (ص٤٨) : «بالتنوين وعدمه بلا مد ». وما أثبتُّه هو الأشهَر.

(٢) قال الضباع في حاشيته (ص٤٩) : «بالتنوين وعدمه». وما أثبتُّه هو الأشهر.

(٣) أفاد الميهيُّ والضباعُ أنها بالهمز الساكنِ وتَرْكِه. وما أثبتُّه هو الأشهر.

(٤) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين وحذفِ الهمزة.

(٥) فيها روايتان: «عند» و«قبْلَ». وما أثبتُّه هو الأشهر.

حُكْمُ لامِ ألْ وَلامِ الْفِعْلِ

٢٤	لِـلاَمِ (أَلْ) حَـالاَنِ قَبْـلَ الْأَحْـرُفِ	أُولَاهُمَـــا إِظْهَارُهَـــا فَلْتَعْـــرِفِ
٢٥	قَبْـلَ ارْبَـعٍ مَـعْ عَشْـرَةٍ خُـذْ عِلْمَـهُ	مِنِ (ابْغِ)[1] حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيمَهُ)
٢٦	ثَانِيهِمَـــا إِدْغَامُهَـــا فِـــي أَرْبَـــعِ	وَعَشْـــرَةٍ أَيْضًـــا وَرَمْزَهَـــا فَـــعِ
٢٧	طِبْ ثُمَّ صِلْ رُحْمًا[2] تَفُزْ ضِفْ ذَا نِعَمْ	دَعْ سُـوءَ ظَـنٍّ زُرْ شَرِيفًـا لِلْكَـرَمْ
٢٨	وَالـــلَّامَ[3] الْاولَـــى سَمِّهَـــا قَمْرِيَّـــهْ	وَالـــلَّامَ الْاخْـــرَى سَمِّهَـــا شَمْسِيَّـــهْ
٢٩	وأَظْهِــــرَنَّ لاَمَ فِعْــــلٍ مُطْلَقَـــا	فِي نَحْوِ (قُلْ نَعَمْ) وَ(قُلْنَا) وَ(الْتَقَى)

فِي المِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ وَالْمُتَجَانِسَيْنِ

٣٠	إِنْ فِي الصِّـفَاتِ وَالْمَخَـارِجِ اتَّفَـقْ	حَرْفَـانِ فَالْمِثْـلَانِ فِيهِمَـا أَحَـقّ
٣١	وَإِنْ يَكُونَـــا مَخْرَجًـــا تَقَارَبَـــا	وَفِـي الصِّفَـاتِ اخْتَلَفَـا يُلَقَّبَـا
٣٢	مُتَقَارِبَيْـــنِ[4]، أَوْ يَكُونَـــا اتَّفَقَـــا	فِي مَخْـرَجٍ دُونَ الصِّفَـاتِ حُقِّقَـا[5]

(١) قال المطيري (ص١٦٢) : «بقطع همزة الوصل على نية الابتداء؛ لتصح أن تكون في تعداد الحروف القمرية...». وهذا هو الأصح، وهو الذي تلقيتُه مشافهةً.

(٢) قال الضبّاع في حاشيته (ص٦٣) : «بضم الراء وسكون الحاء، مفعولٌ لأجله». ويرى البعض جواز الفتح. وما أثبته أشهر. وأما تحريك الحاء فهو غير مستقيم؛ لانكسار الوزن حينئذ. قاله المطيري.

(٣) ضَبطَها البعض بالنصب في الموضعين على اشتغال المحل، وآخرون بالرفع على الابتداء. والأول أشهَر.

(٤) أثبتَها بعضهم هكذا، وأثبتَها آخرون: «مُقَارِبَيْنِ» -بلا تاء-. وما أثبتّه أشهر وعليه الأكثر.

(٥) قال الضباع في حاشيته (ص٨٣-٨٤): «يجوز فتح الحاء على أنه فِعْلُ أمرٍ وألِفُه مُبدَلَةٌ مِن نون التوكيد لِنِيَّةِ الوقفِ، وضَمُّها على أنه ماض للمجهول وألفه للتثنية عائد على الحرفين الملتقيين». وما أثبتّه أشهر وأنسب للسياق.

٣٣	بِالْمُتَجَانِسَيْــنِ ثُــمَّ إِنْ سَكَــنْ	أَوَّلُ كُــلٍّ فَالصَّغِيــرَ سَمِّيَــنْ
٣٤	أَوْ حُـرِّكَ الْحَرْفَـانِ فِـي كُـلٍّ فَقُـلْ	كُـلٌّ كَبِيـرٌ وافْهَمَنْـهُ بِالْمُثُـلْ

أقْسَامُ الْمَدِّ

٣٥	وَالْمَــدُّ أَصْلِــيٌّ وَ فَرْعِــيٌّ لَــهُ	وَسَــمِّ أَوَّلًا طَبِيعِيًّــا وَهُــو
٣٦	مَـا لَا تَوَقُّـفٌ لَـهُ عَلَـى سَبَـبْ	وَلَا بِدُونِـهِ الْحُـرُوفُ تُجْتَلَـبْ
٣٧	بَلْ أَيُّ حَرْفٍ غَيْرِ(١) هَمْزٍ أَوْ سُكُونْ	جَا بَعْدَ مَـدٍّ فَالطَّبِيعِيَّ(٢) يَكُـونْ
٣٨	وَالْآخَـرُ الْفَرْعِـيُّ مَوْقُـوفٌ عَلَـى	سَبَبْ كَهَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ مُسْجَلَا
٣٩	حُرُوفُــهُ ثَلَاثَــةٌ فَعِيهَــا	مِنْ لَفْظِ (وَايٍ) وَهْيَ فِي (نُوحِيهَا)
٤٠	وَالْكَسْرُ قَبْلَ الْيَا وَقَبْلَ الْواوِ ضَمّْ	شَـرْطٌ وَفَتْـحٌ قَبْـلَ أَلْـفٍ يُلْتَـزَمْ
٤١	وَاللَّيْـنُ(٣) مِنْهَـا الْيَـا وَوَاوٌ سُكِّنَـا	إِنِ انْفِتَـاحٌ قَبْـلَ كُـلٍّ أُعْلِنَـا

أَحْكَامُ الْمَدِّ

٤٢	لِلْمَــدِّ أَحْكَــامٌ ثَلَاثَــةٌ تَــدُومْ	وَهْـيَ الْوُجُـوبُ وَالْجَـوَازُ وَاللُّـزُومْ
٤٣	فَوَاجِـبٌ إِنْ جَـاءَ هَمْـزٌ بَعْـدَ مَـدّ	فِـي كِلْمَـةٍ وَذَا بِمُتَّصِـلْ يُعَـدّ
٤٤	وَجَائِــزٌ مَــدٌّ وَقَصْــرٌ إِنْ فُصِــلْ	كُـلٌّ بِكِلْمَـةٍ وَهَـذَا الْمُنْفَصِـلْ

(١) تصح بالرفع على أنها نعت لـ(أي)، وبالجر على أنها نعت لـ(حرف)، وبالنصب على الاستثناء. وأظن أن ما أثبتّه أنسب.

(٢) بالنصب على أنه خبر (يكون) مقدم. هذا هو الأرجح.

(٣) قال الناظم في شرحه (٧٥) : «بفتح اللام إن لم يُضَف [إليه] -كما هو هنا-، وبكسرها إن أضيف».

٤٥	وَمِثْلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السُّكُونُ	وَقْفًا كَتَعْلَمُونَ نَسْتَعِينُ
٤٦	أَوْ قُدِّمَ الْهَمْزُ عَلَى الْمَدِّ وَذَا	بَدَلْ كَـ(آمَنُوا) وَ(إِيمَانًا) خُذَا
٤٧	وَلاَزِمٌ إِنِ السُّكُونُ أُصِّلَا	وَصْلًا وَوَقْفًا بَعْدَ مَدٍّ طُوِّلَا

أَقْسَامُ الْمَدِّ اللَّازِمِ

٤٨	أَقْسَامُ لاَزِمٍ لَدَيْهِمْ أَرْبَعَهْ	وَتِلْكَ كِلْمِيٌّ وَحَرْفِيٌّ مَعَهْ
٤٩	كِلاَهُمَا مُخَفَّفٌ مُثَقَّلُ	فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تُفَصَّلُ
٥٠	فَإِنْ بِكِلْمَةٍ سُكُونٌ اجْتَمَعْ	مَعْ حَرْفِ مَدٍّ فَهْوَ كِلْمِيٌّ وَقَعْ
٥١	أَوْ فِي ثُلاَثِيِّ الْحُرُوفِ وُجِدَا	وَالْمَدُّ وَسْطَهُ[1] فَحَرْفِيٌّ بَدَا
٥٢	كِلاَهُمَا مُثَقَّلٌ إِنْ أُدْغِمَا	مُخَفَّفٌ كُلٌّ إِذَا لَمْ يُدْغَمَا
٥٣	وَاللاَّزِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلَ السُّوَرْ	وُجُودُهُ وَفِي ثَمَانٍ انْحَصَرْ
٥٤	يَجْمَعُهَا حُرُوفُ (كَمْ عَسَلْ نَقَصْ)	وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّولُ أَخَصّ
٥٥	وَمَا سِوَى الْحَرْفِ الثُّلاَثِي لاَ أَلِفْ	فَمَدُّهُ مَدًّا طَبِيعِيًّا أُلِفْ
٥٦	وَذَاكَ أَيْضًا فِي فَوَاتِحِ السُّوَرْ	فِي لَفْظِ (حَيٍّ طَاهِرٍ) قَدِ انْحَصَرْ
٥٧	وَيَجْمَعُ الْفَوَاتِحَ الْأَرْبَعْ عَشَرْ	(صِلْهُ[2] سُحَيْرًا مَنْ قَطَعْكَ ذَا اشْتَهَرْ)

(١) بفتح الطاء وضمّها. وما أثبتّه هو الأنسب -في نظري-.

(٢) بإشباع ضمة الهاء. هكذا تلقيتُها مشافهةً.

الخَاتِمَةُ

٥٨	وَتَــــمَّ ذَا النَّظْـــمُ بِحَمْـــدِ اللَّـــهِ	عَلَــى تَمَامِــهِ بِــلَا تَنَاهِـــي
٥٩	ثُـــمَّ الصَّـــلَاةُ والسَّـــلَامُ أَبَـــدَا	عَلَــى خِتَــامِ الْأَنْبِيَــاءِ أَحْمَــدَا
٦٠	وَالْآلِ وَالصَّحْـــبِ وَكُـــلِّ تَابِـــعِ	وَكُـــلِّ قَـــارِئٍ وكُـــلِّ سَامِـــعِ
٦١	أَبْيَاتُــها[1] نَــدٌّ بَــدَا لِــذِي النُّهَــى	تَارِيخُهـا (بُشْـرَى لِمَـنْ يُتْقِنُهَـا)[2]

تم بحمد الله

(١) هكذا هي بالتأنيث في شرح الناظم. وكذا «تاريخها». والتذكير في الموضعين أولى وأنسب؛ إذ هو الذي يناسب التذكير في البيت الثامن والخمسين.

(٢) هذا البيت مكانُه هنا -كما في شرح الناظم والميهي والضباع وتحقيق المطيري-.